

## الحريري-يعرض-مبادرة-انقاذية-على-ممثلي-الكتل-السياسية



تظاهر الآلاف من مختلف الأحزاب والتيارات في ساحات بيروت العامة للاحتجاج على الحالة الاقتصادية المتدهورة التي وصل إليها الوضع في لبنان.

وأعلن متظاهرو لبنان أنهم باقون في الشارع لحين رحيل الطبقة السياسية

جاء ذلك فيما مددت النقابات العمالية في لبنان الإضراب حتى مساء اليوم، فيما لا تزال الحكومة ومختلف مؤسسات الحكم في لبنان تبحث عن مخرج للأزمة غير المسبوقة التي تشهدها البلاد، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات الاقتصاديةية التي يرتقب أن يتم الإعلان عنها اليوم، وإن كان المتظاهرون قد رفضوا تسريبات الحكومة للإصلاحات الاقتصادية

قال مسؤولون لبنانيون لرويترز، الأحد، إن رئيس الحكومة سعد الحريري اتفق مع شركائه في الحكومة على حزمة من القرارات الإصلاحية بهدف تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، التي أجمت الاحتجاجات الشعبية في كافة أنحاء البلاد، ومن المتوقع أن يوافق عليها مجلس الوزراء الاثنين

وتشمل القرارات الإصلاحية خفض رواتب الرؤساء والوزراء والنواب الحاليين والسابقين بنسبة خمسين في المئة ومساهمة المصرف المركزي والمصارف اللبنانية بنحو خمسة آلاف مليار ليرة لبنانية أي ما يعادل 3.3 مليار دولار

كما تتضمن خطة لخصخصة قطاع الاتصالات وإصلاح شامل لقطاع الكهرباء المهترئ وهو مطلب حاسم من المانحين الأجانب للإفراج 11 مليار دولار

إلى ذلك فادت حركة أمل بأن رئيس مجلس النواب نبيه بري متمسك ببقاء الحكومة حتى لا تقع البلاد في الفراغ

اجتماع وزاري مصغر

وكانت وسائل إعلام لبنانية قد أفادت بانعقاد اجتماع وزاري مصغر، برئاسة رئيس الحكومة، سعد الحريري، في بيت الوسط لبحث الورقة الاقتصادية، التي تقدم بها الحريري للكتل السياسية، وإدخال التعديلات عليها، مشيرة إلى أن الاجتماع المصغر يمهّد لجلسة حكومية عاجلة في القصر الجمهوري

وكانت مصادر في رئاسة الحكومة اللبنانية قالت، الأحد، إن الحريري عقد لقاءات مع عدد من ممثلي الكتل السياسية، كل على حدة، عرض خلالها ورقة اقتصادية في صيغة مبادرة إنقاذية قد تحدث فارقا إيجابيا لدى الشعب اللبناني.

وأفادت وسائل إعلام لبنانية أن القوى السياسية الممثلة في الحكومة وافقت على ورقة الحريري الاقتصادية وأبلغت رئيس مجلس الوزراء، سعد الحريري، موافقتها على الورقة التي أعدها لمحاكاة المطالب الشعبية.

يأتي ذلك فيما جدد المتظاهرون في لبنان دعواتهم إلى مواصلة الاحتجاجات والاعتصام، الأحد، وسط العاصمة بيروت وبقية المدن حتى تحقيق مطالبهم. وقد تم نصب أول خيمة في ساحة رياض الصلح، حيث أكد المعتصمون مواصلة التظاهر لليوم الرابع على التوالي.

وقالت المصادر ذاتها إن قرار الحريري بعد انقضاء مهلة الـ72 ساعة، سيعتمد على ردود الفرقاء السياسيين ومدى تجاوبهم مع خطته.

وعن إمكانية الاستقالة، اكتفت المصادر بالقول إن كل الخيارات واردة سواء الاستقالة أو الاعتكاف.

وفي سياق متصل، أشارت المصادر إلى استمرار الاتصالات بين الحريري ورئيس الجمهورية، ميشال عون، لبحث التطورات.

يذكر أن هناك شروطا لاعتبار الحكومة مستقلة في لبنان، وهي:

إذا استقال رئيسها - إذا فقدت أكثر من ثلث أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها - وفاة رئيسها - بدء ولاية رئيس الجمهورية - بدء ولاية المجلس - النيابي - نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة

وكانت "العربية" علمت من مصادر خاصة، في وقت سابق، تفاصيل الخطة الاقتصادية المقترحة التي يدرسها رئيس الوزراء اللبناني، تنص على الإعلان عن ميزانية متوازنة للعام 2020

وشملت الاقتراحات أن تقتصر النفقات على الأجور وخدمة الدين ووقف كل النفقات الأخرى.

لعام واحد، من المفترض أن تحصل الدولة من هذه % كما تنص الخطة على زيادة الإيرادات عبر رفع الضرائب على أرباح البنوك من 17 إلى 35 الخطوة على 350 مليون دولار على الأقل

ومن المقترحات أيضا خفض أجور النواب والوزراء، بالإضافة إلى إجراءات أخرى لم تتضح صورتها بعد.

وبحسب مصادر "العربية"، فقد تم إعداد الخطة بالتنسيق مع محافظ البنك المركزي رياض سلامة.